الأمم المتحدة

A/62/287

الجمعية العامة

Distr.: General
21 August 2007
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والستون

البند ٧٢ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهُج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن التقرير الحالي، الذي يغطي الفترة من كانون الثاني/يناير حتى تموز/يوليه ٢٠٠٧، معلومات عن الأنشطة التي اضطلعت بها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من أجل إنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ والتدابير التي اتخذتها الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في هذا الصدد؛ والدعم المقدم للأنشطة الإقليمية التي تضطلع بها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ والتعاون بين هذه المؤسسات الوطنية والآليات الدولية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. كما يتضمن التقرير معلومات عن الأعمال التي قامت بها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان فيما يتصل بمسائل مواضيعية محددة. ويمكن أيضا الاطلاع على الوثائق المتعلقة بالوقائع المشار إليها في هذا التقرير في الموقع الخاص بمنتدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (www.nhri.net) على الإنترنت.

والتقرير الحالي يكمل تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان والمؤرخ ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧ (A/HRC/4/91)، الذي يشمل أنشطة الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وتنبغي قراءته بالاقتران معه.

* A/62/150.

140907 140907 07-48690 (A)

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١	٣
ثانيا – مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان	٢-٣٣	٣
ألف – الخدمات الاستشارية	٦	٤
باء – دعم المبادرات الدولية	٧-١٧	٥
جيم – دعم المبادرات الإقليمية	١٨-٣٣	٩
ثالثا – التعاون بين هيئات معاهدات حقوق الإنسان، والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان	٣٤-٣٧	١٣
ألف – هيئات المعاهدات	٣٥-٣٦	١٤
باء – الإجراءات الخاصة	٣٧	١٤
رابعا – التعاون بين مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ووكالات وبرامج الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والإقليمية	٣٨-٤٠	١٥
خامسا – المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمسائل المواضيعية	٤١-٤٣	١٦
ألف – منع التعذيب	٤١-٤٢	١٦
باء – العدالة في الفترة الانتقالية	٤٣	١٦
سادسا – استنتاجات	٤٤-٤٨	١٦

أولا – مقدمة

١ – يُقدَّم التقرير الحالي عملا بالفقرة ٢٣ من قرار الجمعية العامة ١٥٤/٦٠ التي طلبت الجمعية العامة فيها من الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثانية والستين تقريرا عن تنفيذ ذاك القرار. ويشمل التقرير الحالي الأنشطة المضطلع بها خلال الفترة من كانون الثاني/يناير حتى تموز/يوليه ٢٠٠٧. وهو يكمل تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان والمؤرخ ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧ (A/HRC/4/91)، الذي يشمل الأنشطة المضطلع بها خلال الفترة من كانون الثاني/يناير حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وتنبغي قراءته بالاقتران معه.

ثانيا – مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

٢ – تولي مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الأولوية لإنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مع إيلاء الاعتبار الواجب للمبادئ المتصلة بحالة المؤسسات الوطنية (مبادئ باريس؛ قرار الجمعية العامة ١٣٤/٤٨، المرفق). كما تعمل المفوضية على تحسين التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن أعمال المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وتدعم زيادة اشتراكها في نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. كما تشجع المفوضية على مشاطرة أفضل الممارسات فيما بين المؤسسات الوطنية، وتدعم تعزيز شبكاتها الإقليمية وتيسر اتصالها بأفرقة الأمم المتحدة القطرية وغيرها من الشركاء داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سعت المفوضية، من خلال مجموعة واسعة من الأنشطة، إلى تعزيز التزامها بدعم بناء مؤسسات وطنية متينة لحقوق الإنسان على المستوى القطري وزيادة فعالية هيئاتها التنسيقية الإقليمية.

٣ – ولا يُنظر إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على أنها مؤسسات يمكن تقديم المساعدة إليها فحسب، بل ينظر إليها أيضا على أنها من الشركاء الأساسيون بالنسبة للنظم الوطنية لحماية حقوق الإنسان، وبالتالي لاستراتيجية المفوضية للمشاركة القطرية. والواقع أن اعتراف المجتمع الدولي بها يتزايد كآليات أساسية لضمان احترام التنفيذ الفعال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان على المستوى الوطني.

٤ – وقد أبرزت هذا الدور الحساس مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لدى افتتاح الدورة التاسعة عشرة للجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. فقد ذكرت المفوضة السامية أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لها دور في

ضمان احترام سيادة القانون على المستوى الوطني وكذلك في معالجة المسائل البالغة الأهمية المتعلقة بحقوق الإنسان، كعمليات الإعدام بلا محاكمة، والتعذيب، والاحتجاز التعسفي، وكذلك مكافحة الإفلات من العقاب.

٥ - وفي ٣ أيار/مايو ٢٠٠٧، وبمناسبة الذكرى السنوية العشرين للمعهد الدانمركي لحقوق الإنسان، أبرزت نائبة المفوضة السامية لحقوق الإنسان الدور الذي من المحتمل أن تقوم به المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ضمن آلية الاستعراض الدولي الشامل التابعة لمجلس حقوق الإنسان. وأشارت إلى أن الاستعراض قد يفضي إلى إنشاء الكثير من المؤسسات الوطنية الجديدة وزيادة تقيد المؤسسات الوطنية بمبادئ باريس، في ظل مضاعفة البلدان جهودها لتحسين سجلها في ميدان حقوق الإنسان. فعندما يقوم مجلس حقوق الإنسان باستعراض حالة حقوق الإنسان في بلد معين، يصبح دور ومساهمة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان فيه أساسيين في توثيق التعاون مع المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان. وشددت نائبة المفوضة السامية على أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ليس في وسعها تقديم تقارير عن الحالة الوطنية لحقوق الإنسان فحسب، بل إن الأهم من ذلك أن في وسعها أن تضمن متابعة التوصيات الصادرة عن عملية الاستعراض الدوري الشامل.

ألف - الخدمات الاستشارية

٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المشورة حسب الطلب إلى عدد من البلدان التي كانت قد طلبت المشورة بشأن إطار دستوري أو تشريعي مناسب للمؤسسات الوطنية الجديدة لحقوق الإنسان، وبشأن طبيعتها ومهامها وسلطاتها ومسؤولياتها. كما تم الاضطلاع بعمليات تحليل مقارنة، وعمليات تقييم لاحتياجات التعاون التقني، وبوضع المشاريع، وإيفاد بعثات التقييم. وقد استفاد من هذه الخدمات كل من: إثيوبيا، الأردن، أوروغواي، إيطاليا، بوروندي، تيمور - ليشتي، جزر القمر، زمبابوي، السودان، سيراليون، شيلي، طاجيكستان، فرنسا، كمبوديا، كوت ديفوار، ليسوتو، مدغشقر، موريتانيا، نيبال، نيجيريا. كما قدمت المشورة مرارا بالتعاون مع شركاء الأمم المتحدة الآخرين، بمن فيهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة عمليات حفظ السلام، وكذلك بالتعاون مع الشبكات الإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

باء – دعم المبادرات الدولية

١ – لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ولجنتها الفرعية المعنية بالاعتماد

٧ – قامت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بصفتها أمانة لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ولجنتها الفرعية المعنية بالاعتماد، بتقديم الدعم الفني إلى الدورة التاسعة عشرة للجنة التنسيق الدولية في جنيف، في الفترة من ٢١ حتى ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٧، كما سهَّلت عقدها. وقد دارت المناقشات حول اشتراك المؤسسات الوطنية مع مجلس حقوق الإنسان، ودور هذه المؤسسات في عملية هيئات معاهدات الأمم المتحدة؛ ومتابعة المؤتمر الدولي الثامن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ وإعلان سانتاكروز؛ وتنفيذ اتفاقية حقوق المعوقين؛ وخطط المؤتمر الدولي التاسع للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. كما انتخبت اللجنة رئيسا جديدا ونائبا للرئيس (رئيسا للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في كندا وجمهورية كوريا، بالترتيب). كما قدمت المفوضية الدعم لاجتماعات موازية تتعلق بدور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مجال منع التعذيب؛ وتفاعلها مع اللجان البرلمانية لحقوق الإنسان؛ وأعمالها في إبلاغ الدول الأعضاء؛ وتعاونها مع المنظمات غير الحكومية.

٨ – وفيما يتعلق بدور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في عملية هيئات المعاهدات، كان تركيز النقاش على الوثيقة الختامية للمائدة المستديرة التي عقدت في برلين، في الفترة من ٢٣ حتى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ ونظمها المعهد الألماني لحقوق الإنسان، بتمويل من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والمعهد الألماني لحقوق الإنسان، والمعهد الدانمركي لحقوق الإنسان. وتشمل الوثيقة الختامية مشروع نهج منسق لاشتراك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في عمليات هيئات المعاهدات. وقد اعترف المشتركون في اللجنة بأهمية النهج المنسق واتفقوا في أن الاشتراك هام وينبغي أن يكون ممارسة نموذجية في جلسات هيئات المعاهدات. ففي وسع المؤسسات الوطنية ، مثلا، القيام بما يلي: (أ) أن تساهم في إعداد تقارير يُطلب من الدول تقديمها بشكل دوري، أو أن تضيف إليها عناصر إضافية؛ و (ب) أن تقوم بدور هام خلال النظر في التقرير الدوري من قبل هيئات المعاهدات؛ (ج) وأن تضمن القيام بمتابعة في الوقت المناسب للملاحظات الختامية لهيئات المعاهدات على المستوى القطري. كما تستطيع المؤسسات الوطنية أن تشجع التصديق على الصكوك الدولية أو الانضمام إلى تلك الصكوك، وإزالة التحفظات عليها، وضمان تنفيذها بأكبر قدر ممكن.

٩ - وقُدِّم في الاجتماع عرض يتعلق بتنفيذ الاتفاقية المتعلقة بحقوق المعوقين. وقد تم التركيز على أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لها دور واضح يتعين عليها القيام به، وذلك حسب الاتفاقية. فعلى سبيل المثال، تشير المادة ٣٣، الفقرة ٢، إلى دور المؤسسات الوطنية في تعزيز ورصد وحماية الحقوق التي تضمها الاتفاقية. كما أعرب المشتركون عن دعمهم لقاعدة البيانات المتعلقة بحقوق المعوقين، التي وضعت بادئ ذي بدء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لجمع وتحليل المعلومات عن الكيفية التي تعالج بها المؤسسات الوطنية الشكاوى المتعلقة بالمعوقين. ودعا رئيس اللجنة المؤسسات الوطنية إلى القيام بمبادرات مشتركة لتنفيذ الاتفاقية واستخدام المادة ٣٢ كمنطلق لذلك الغرض.

١٠ - وثمة نتيجة هامة أخرى نجمت عن اجتماع اللجنة وهي الدعم بالإجماع من قبل أعضاء اللجنة للاقتراح الداعي إلى إنشاء تمثيل دائم للجنة في جنيف، وذلك بشكل رئيسي من أجل السماح للجنة ولفرادى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بإسماع صوتها في دورات مجلس حقوق الإنسان واجتماعات هيئات المعاهدات. كما شجع أعضاء اللجنة هيئات التنسيق الإقليمية التابعة للمؤسسات الوطنية على المشاركة بشكل فعال في دورات المجلس ، كما كان الحال بالنسبة للمؤسسات الوطنية التي تتمتع بالوضع ألف وللجنة، وذلك بما يتماشى مع قرار لجنة حقوق الإنسان ٧٤/٢٠٠٥، على أن يكون هذا خاضعا للإجراءات الصارمة التي اتفق عليها في الدورة، (على سبيل المثال، في وسعها الكلام باسم المؤسسات التي تتمتع باعتماد من الوضع ألف فقط).

١١ - وقد أوصت اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد في اجتماعها المعقود خلال دورة اللجنة بإعادة الاعتماد بالوضع للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التابعة لإندونيسيا وبوليفيا وبيرو وملاوي. كما أرجأت النظر في المؤسسات الوطنية لأفغانستان، والبرتغال، وبولندا، والسويد، وفرنسا، والفلبين، ونيجيريا، وهندوراس حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، وذلك عند إجراء استعراض آخر للمؤسسات الوطنية التابعة لسري لانكا ونيبال ونيجيريا. وأكدت الوضع باء للمؤسسات الوطنية لكل من الأردن وبوركينا فاسو، والوضع جيم للمؤسسات الوطنية لكل من بورتوريكو ورومانيا. كما قررت أن تستعرض وضع المؤسسات الوطنية لنيبال بسبب عدم تعيين مفوضين، وأن تُعلق اعتماد المؤسسات الوطنية لفيجي بسبب شواغل تتعلق باستقلالها في أعقاب الانقلاب العسكري الذي حدث في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

١٢ - وحتى الآن، اعتمدت اللجنة ٥٩ مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان اعتبرتها منسجمة مع مبادئ باريس. وما برحت وحدة المؤسسات الوطنية التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق

الإنسان، بوصفها أمانة اللجنة ، تعمل على تعزيز إجراءات الاعتماد لدى اللجنة وعلى جعلها أكثر شفافية.

١٣ - واجتمع مكتب اللجنة لأول مرة في الفترة من ١٩ حتى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، في جنيف وحضر الاجتماع رئيس اللجنة (كندا) ونائب رئيس اللجنة، (جمهورية كوريا) ورئيس اللجنة السابق مباشرة (الدانمرك) ومؤسسة وطنية واحدة عن كل منطقة، من الهند، ونيجيريا، والمكسيك، وأيرلندا، على لترتيب. واجتمع أعضاء المكتب مع عدد من المتحدثين، بمن فيهم الرئيس المنتهية مدته والرئيس الجديد لمجلس حقوق الإنسان، ورؤساء هيئات معاهدات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، والمكلفين بولايات بموجب إجراءات خاصة، والمفوضة السامية لحقوق الإنسان ونائبها، وغيرهم من كبار موظفي الأمم المتحدة. وكان لدى المكتب جدول أعمال شامل، حيث ناقش، في جملة أمور، تفاعل المؤسسات الوطنية مع مجلس حقوق الإنسان، وهيئات المعاهدات، وتفاعل المؤسسات الوطنية مع المكلفين بولايات بموجب إجراءات خاصة؛ والاقتراح الداعي إلى إنشاء تمثيل للجنة في جنيف؛ والآليات القطرية وآليات الإنذار المبكر من أجل المؤسسات الوطنية المعرضة للتهديد؛ ومسائل تنظيمية تتعلق باللجنة.

١٤ - وعلى وجه الخصوص، اشترك أعضاء المكتب في الاجتماع المشترك بين اللجان لأعضاء هيئات المعاهدات وتفاعلوا معهم، كما اشتركوا في الاجتماع السنوي الرابع عشر للمكلفين بولايات بموجب إجراءات خاصة. وقد حظي تفاعل المكتب مع الاجتماع المشترك بين اللجان لهيئات المعاهدات بتقدير كبير من خبراء حقوق الإنسان المستقلين. ووافق أعضاء هيئات المعاهدات على أهمية نهج منسق للمؤسسات الوطنية إزاء نظام هيئات المعاهدات وبشأن الحاجة إلى استعراض أساليب العمل والاشتراك العملي للمؤسسات الوطنية، بغية ضمان تفاعل أكثر تكرارا قبل الدورة، ومتابعة أكثر فعالية للملاحظات الختامية. كما اتفق المكتب مع أعضاء هيئات المعاهدات على ضمان زيادة اشتراك المؤسسات الوطنية في مشاطرة المعلومات قبل دورات هيئات المعاهدات والاشتراك فيها، وإجراء المتابعة لتوصياتها. وأعرب المكلفون بولايات عن ترحيبهم بالتفاعل مع المكلفين بولايات بموجب إجراءات خاصة. وكان أن اتفق المكتب والمكلفون بولايات بموجب إجراءات خاصة على الاجتماع بشكل رسمي ومنتظم بغية تعزيز جميع جوانب تعاونهم، وبخاصة في إعداد الزيارات وعلى المستوى القطري. كما أعرب المكتب عن ترحيبه بقيام المكلفين بولايات بموجب إجراءات خاصة ببحث المقترحات من أجل تفاعلهم مع المؤسسات الوطنية الواردة في وثيقة المعلومات الأساسية المعممة في الدورة، والنظر فيها بشكل إيجابي. فالمؤسسات الوطنية لها دور فعال في أعمال المكلفين بولايات بموجب إجراءات خاصة، وعلى وجه التحديد فيما يتعلق فيما يلي:

(أ) الزيارات القطرية (الإعداد للزيارة القطرية)؛ الاجتماعات خلال الزيارة القطرية؛ متابعة التوصيات بعد الزيارة القطرية، و (ب) رسائل الادعاء أو الإنذار المبكر؛ و (ج) الدراسات المواضيعية والمؤتمرات والحلقات الدراسية؛ و (د) التفاعل مع الإجراءات الخاصة في المنتديات الدولية، مثل مجلس حقوق الإنسان أو الاجتماع السنوي للمكلفين بولايات بموجب إجراءات خاصة.

١٥ - وعطفا على عقد المؤتمر الدولي الثامن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (بوليفيا، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦) وكما طُلب في إعلان سانتا كروز، يجري الآن إعداد دراسة عن أفضل ممارسات المؤسسات الوطنية التي تعالج حقوق الإنسان ومسائل الهجرة من أجل تقديمها إلى جميع المؤسسات الوطنية في عام ٢٠٠٧.

٢ - هيئات الأمم المتحدة

مجلس حقوق الإنسان

١٦ - ما برحت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تدعم تعزيز دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أعمال مجلس حقوق الإنسان، وذلك وفقا لقرار لجنة حقوق الإنسان ٧٤/٢٠٠٥ والممارسات السابقة للجنة. في القرار الذي اعتمده المجلس في نهاية مرحلة بناء المؤسسات في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أوجد المجلس فرصا كثيرة للمؤسسات الوطنية ولآليات التنسيق الإقليمية التابعة لها كي تشترك في دورات المجلس وتشارك في مختلف آلياته. ويمكن للمؤسسات الوطنية المعتمدة لدى لجنة التنسيق الدولية بوصفها تمتثل لمبادئ باريس، وللجنة ذاتها ولهيئات التنسيق الإقليمية التابعة للمؤسسات الوطنية أن تشارك في المجلس وتتكلم فيه بصفة مستقلة وبشأن جميع بنود جدول الأعمال. كما يمكنها تقديم بيانات خطية، وإصدار وثائق تحمل رمز وثائق الأمم المتحدة الخاص بها، ووضع ترتيبات مستقلة لتحديد أماكن الجلوس. وفيما يتعلق بآليات المجلس، مُنحت المؤسسات الوطنية دورا واضحا هاما، على سبيل المثال، فيما يتعلق بآلية الاستعراض الدوري الشامل، حيث يضم أحد أنواع الوثائق الثلاثة للاستعراض معلومات مقدمة من المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية. وبذا يغدو من المحتمل أن تقوم هذه الأخيرة بدور هام في جميع مراحل الاستعراض الدوري الشامل، ابتداء من تقديم الوثائق حتى مرحلة المتابعة. كما ستقوم المؤسسات الوطنية بدور هام بشأن هيئة المجلس الاستشارية، وكذلك، وبشكل أكثر تحديدا، بشأن إجراءات الشكوى.

١٧ - وبمجرد إنشاء تمثيل للجنة التنسيق الدولية المقترح في جنيف، من المحتمل أن يسهم هذا في ضمان زيادة المشاركة من جانب المؤسسات الوطنية في دورات مجلس حقوق الإنسان العادية والاستثنائية، وفي مختلف آلياته، وفي نظام هيئات المعاهدات.

جيم - دعم المبادرات الإقليمية

١ - الأمريكيتان والبحر الكاريبي.

حلقات العمل والتدريب

١٨ - كمتابعة للبعثات الأولية التي تمت في عام ٢٠٠٥، تقدم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المساعدة والمشورة بشأن إنشاء مؤسسات وطنية في أوروغواي وشيلي. ففي حالة شيلي، قدمت المفوضية المشورة للحكومة بشأن امتثال معهد حقوق الإنسان في شيلي لمبادئ باريس. وفي حالة أوروغواي، قدم كل من المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أوروغواي المساعدة في إنشاء فريق عامل لإعداد مشروع قانون من أجل إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان.

١٩ - وقد أُنجزت الأعمال التحضيرية لتنفيذ مشروع الجهات الفاعلة من أجل التغيير بشأن منع التعذيب بالنسبة للمؤسسات الوطنية الناطقة بالإسبانية وذلك بترجمة قرص مدمج من نوع CD-ROM إلى اللغة الإسبانية وتحديد الزمان والمكان من أجل عقد حلقة دراسية إقليمية. ومن المتوقع أن تستمر دورة التعلم عن بعد من أيلول/سبتمبر حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. ومن المقرر عقد الحلقة الدراسية الإقليمية في كوستاريكا في الأسبوع الأخير من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

٢ - أفريقيا

(أ) شبكة المؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان

٢٠ - منذ عام ٢٠٠٦، ما برحت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تدعم إنشاء أمانة دائمة لشبكة المؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان في نيروبي. وبدعم مالي من المفوضية، تم مؤخرا تعيين مدير تنفيذي كما تم تعيين مساعد له. وما برحت المفوضية تشجع الجهات المانحة المحتملة على دعم الأمانة بمجرد تحديد خطة العمل وبرنامج الأنشطة.

٢١ - كما عملت المفوضية مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل إنشاء شبكة للمؤسسات الوطنية في دول غرب أفريقيا، وهذا ما تحقق في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وستكون هذه الشبكة بمثابة منبر لزيادة قدرة المؤسسات الوطنية على حماية وتعزيز

حقوق الإنسان في غرب أفريقيا. وتضم شبكة غرب أفريقيا جميع المؤسسات الوطنية في غرب أفريقيا، بغض النظر عن امتثالها لمبادئ باريس.

(ب) حلقات العمل والتدريب

٢٢ - بالتعاون مع كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة ومنظمة فاهامو غير الحكومية، تم تنظيم برنامج تدريبي عن بُعد بشأن منع المنازعات من أجل المؤسسات الوطنية في البلدان الناطقة بالانكليزية في أفريقيا والشرق الأوسط. وقد عُقدت حلقة العمل الأخيرة من هذا البرنامج في نيروبي، في الفترة من ١٥ حتى ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٧. وكان الغرض من حلقة العمل هو تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية على الاشتراك في منع المنازعات وذلك عن طريق تعزيز شبكاتها الإقليمية. ومن المسلم به بوجه عام أن التعاون مع المؤسسات الوطنية يُمكّن من تدعيم سيادة القانون وتعزيز القدرة على منع المنازعات. وقد قام هذا البرنامج التدريبي على أساس الحوافز، وتم تلقي التدريب الأولي عن طريق التعلم عن بُعد بالأقراص المدمجة من نوع CD-ROM والمُيسرين الخبراء. وتجمع الذين أكملوا التدريب الأولي بنجاح في نيروبي لحضور دورة تدريبية إقليمية حيث اشتركوا في عملية تستند إلى ما قد تعلموه هم. هذا ولدى إكمال البرنامج بنجاح تلقى المشاركون فيه شهادة من جامعة أكسفورد.

٢٣ - كما نُظِّمت دورة مماثلة من أجل المؤسسات الوطنية الناطقة بالفرنسية وذلك بشأن منع التعذيب؛ وعُقدت حلقة العمل الأخيرة في الرباط في الفترة من ٢٩ أيار/مايو حتى ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، بالتعاون مع رابطة المنظمات غير الحكومية لمنع التعذيب ومع منظمة فاهامو غير الحكومية.

٢٤ - وسيُعقد المؤتمر السادس للمؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان في الفترة من ٨ حتى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ في كيغالي، وسيتناول دور المؤسسات الوطنية في حماية اللاجئين، والمشردين في الداخل، والأشخاص عديمي الجنسية. والهدف العام للمؤتمر هو تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية الأفريقية على المشاركة بشكل فعّال في حماية اللاجئين والمشردين في الداخل، والأشخاص عديمي الجنسية، مما يساعد في تعزيز النظم الوطنية لحماية حقوق الإنسان. وتقوم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في رواندا، بتقديم الدعم المالي والتنظيمي والفني لهذه المناسبة.

٣ - آسيا والمحيط الهادئ

حلقات العمل والتدريب

٢٥ - شرعت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في مشاورات تتعلق بعقد حلقة عمل إقليمية في آسيا بشأن إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان في آسيا. وبالتعاون مع البلد المضيف لحلقة العمل، ستدعو المفوضية الحكومات والبرلمانيين من ١٢ بلدا في آسيا، ليس فيها بعد مؤسسات وطنية، بغرض تزويدهم بوسائل عملية ودروس مكتسبة من أجل إنشاء مؤسسات وطنية في بلدانهم. كما سيُدعى إلى الحضور ممثلون عن أفرقة الأمم المتحدة القطرية من البلدان المعنية وممثلون عن أمانة منتدى آسيا والمحيط الهادئ وخبراء من مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية الذائعة الصيت في آسيا. ويجدر بالإشارة في هذا الصدد أيضا أنه تم اعتماد نقاط عمل بالي في حلقة العمل السنوية الرابعة عشرة لإطار التعاون الإقليمي من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ التي عُقدت في بالي في الفترة من ١٠ حتى ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٧. وأشارت الدول الأعضاء في ديباجة تلك الوثيقة إلى اقتراح مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن عقد حلقة عمل إقليمية في عام ٢٠٠٧ بشأن إنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بغية مشاطرة المعلومات وأفضل الممارسات.

٢٦ - وفي الفترة من ٢٤ حتى ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، سيقوم منتدى آسيا والمحيط الهادئ، إلى جانب اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان وتكافؤ الفرص، بعقد الاجتماع السنوي الثاني عشر في سدني بأستراليا. والهدف الرئيسي من هذا الاجتماع هو زيادة التعاون بشأن حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ عن طريق تعزيز وتدعيم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وستقدم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الدعم في هذه المناسبة كما ستشترك فيها بشكل فعّال.

٤ - أوروبا

(أ) المجموعة الأوروبية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

٢٧ - اشتركت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في اجتماعات لجنة التنسيق للمجموعة الأوروبية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في جنيف يوم ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٧، وفي برلين يوم ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، لبحث المسائل التي تحظى باهتمام مشترك، مثل إصلاح إجراءات اعتماد المؤسسات الوطنية؛ واشتراك المؤسسات الوطنية في أعمال مجلس حقوق الإنسان؛ والتعاون الإقليمي بشأن المؤسسات الوطنية؛ والمشروع المتعلق بالعمليات المشتركة للمؤسسات الوطنية المستقلة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

(ب) حلقات العمل والتدريب

٢٨ - في شباط/فبراير ٢٠٠٧، وبناء على طلب عضو في البرلمان الإيطالي، قدمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المشورة القانونية بشأن قانون يتعلق بإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في إيطاليا. كما قُدمت مشورة أخرى، بناء على طلب من لجنة تعزيز وحماية حقوق الإنسان، بشأن مشروع القانون الذي أُقر بعدئذ في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ من قبل مجلس النواب. وستتابع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن كثب إجراءات مجلس الشيوخ فيما يتعلق بمشروع القانون هذا.

٢٩ - كما اشتركت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في مؤتمر أمناء المظالم الإقليمي الذي نظمته مؤسسة أمناء المظالم في كوسوفو بدعم من مكتب الولايات المتحدة في بريشتينا ومن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وذلك في يومي ٨ و ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، في بريشتينا، كوسوفو. وكان موضوع المؤتمر هو ''الدعم والعقبات بالنسبة لحماية حقوق الإنسان: التعاون بين مؤسسات أمناء المظالم والإدارة العامة، ووسائط الإعلام، والمجتمع المدني''. وقد ضمّ المؤتمر مؤسسات أمناء المظالم من جميع أنحاء جنوب شرق أوروبا، وممثلين عن السلطات المحلية في كوسوفو، ومجموعات المجتمع المدني، ووسائط الإعلام، كما ضم ممثلين عن المنظمات الإقليمية والدولية. وقد اعتُبر أن المؤتمر كان ناجحا وأدى إلى وضع توصيات عملية مشتركة.

٣٠ - واشتركت المفوضية أيضا في اجتماع البعد الإنساني التكميلي المعنون ''حماية وتعزيز حقوق الإنسان: المسؤوليات وسبل الانتصاف الفعّالة''، الذي نظمته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومكتبها لشؤون المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، في يومي ١٢ و ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٧. وقد كُرّست إحدى الجلسات الرئيسية الثلاث لدور المؤسسات الوطنية المستقلة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان. واشتركت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بنشاط في الاجتماع وأجرت مناقشات ثنائية بشأن تعاونها في المستقبل مع مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان.

٥ - المنطقة العربية

٣١ - في عام ٢٠٠٧، اشتركت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في اجتماعات الحوار العربي - الأوروبي بشأن حقوق الإنسان، الذي نظمه المركز الوطني الأردني لحقوق الإنسان والمعهد الدانمركي لحقوق الإنسان، بهدف إنشاء منبر إقليمي من أجل التعاون والتبادل بشأن مسائل حقوق الإنسان بين المؤسسات الوطنية العربية والمؤسسات الوطنية الأوروبية لحقوق الإنسان.

٣٢ - وقد ركَّز الاجتماع التحضيري الأول لهذا الحوار، الذي عُقد في عَمَّان في الفترة من ٢٧ شباط/فبراير حتى ١ آذار/مارس ٢٠٠٧، على الحصول على المعلومات وتطوير المجتمع المدني، في حين ركَّز الاجتماع الرفيع المستوى، (الذي عقد في عَمَّان في يومي ١٨ و ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٧)، على حقوق الإنسان والإرهاب. والاجتماعات المتعلقة بهذا الحوار هي شكل هام من أشكال التعاون عبر الحدود الذي تعززه المؤسسات الوطنية في سبيل إيجاد استراتيجية مشتركة لتنفيذ القواعد الدولية، مثل حرية الانتساب إلى جمعيات، والمحاكمة العادلة، ومبدأ عدم التمييز. وفيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان في حال التصدي للإرهاب، أُوصي بأن يضع فريق عامل عربي - أوروبي مشترك أدوات عملية للمؤسسات الوطنية من أجل حقوق الإنسان. وقد أتاح اشتراك المفوضية الفعال في الاجتماع التحضيري إجراء مناقشات وإقامة تعاون أوثق مع عدد من المؤسسات الوطنية من المنطقة العربية.

٣٣ - ومن المقرر عقد مؤتمر إقليمي مدته ثلاثة أيام، في الفترة من ٥ حتى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، يتعلق بدور المؤسسات الوطنية في تعزيز استقلال السلك القضائي في المنطقة العربية. والهدف من هذه المناسبة، التي ستنظمها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بالتعاون مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في المغرب، المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، هو دعم المبادرات الوطنية والإقليمية الموضوعة لتعزيز دور المؤسسات الوطنية في تعزيز سيادة القانون واستقلال السلك القضائي وفقا للقواعد الدولية.

ثالثا - التعاون بين هيئات معاهدات حقوق الإنسان، والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

٣٤ - ما برحت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تشترك مع أعضاء هيئات المعاهدات والمكلفين بولايات بموجب إجراءات خاصة بتقديم تحليلات من الخبراء بشأن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأنشطتها. وتقوم المفوضية بشكل منتظم بإعداد نبذات لكل هيئة من هيئات المعاهدات بشأن المؤسسات الوطنية وما يتصل بها من مسائل في البلدان موضوع الدراسة، وكذلك للمكلفين بولايات بموجب إجراءات خاصة من أجل زياراتهم القطرية. كما تعد المفوضية وتستكمل بانتظام تجميعا لكل الملاحظات والتوصيات الختامية المتعلقة بهيئات المعاهدات والمتصلة بالمؤسسات الوطنية (ينشر في الموقع www.nhri.net على الإنترنت)، وتُرسل الملاحظات الختامية، بعد اعتمادها، إلى المؤسسات الوطنية للبلدان المعنية.

ألف – هيئات المعاهدات

٣٥ – اشتركت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في مشروع يتعلق بتعزيز تنفيذ توصيات معاهدات حقوق الإنسان من خلال تعزيز آليات الحماية الوطنية. ويهدف هذا المشروع إلى تحسين تنفيذ استنتاجات وتوصيات هيئات معاهدات حقوق الإنسان على المستوى الوطني من خلال تعزيز قدرة المجموعات المستهدفة الرئيسية الثلاث، وهي: المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية، ووسائط الإعلام. وترمي أنشطة المشروع إلى تعزيز مشاركة المجموعات المستهدفة الرئيسية الثلاث في عملية الإبلاغ، وكذلك تشجيع استخدام الصكوك الدولية وتوصيات هيئات المعاهدات في مجالات عمل كل منها كوسيلة لزيادة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وفي عام ٢٠٠٧، استفادت المؤسسات الوطنية وغيرها من أصحاب المصلحة في بلدين من هذا المشروع: فقد نُظمت حلقتا عمل تحضيريتان في كل من إندونيسيا وغيانا. وفي حلقتي العمل هاتين، تمكنت المؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام من بناء قدراتها في العملية الدولية لهيئات معاهدات حقوق الإنسان.

٣٦ – وفي ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، اشترك مكتب لجنة التنسيق الدولية في الاجتماع السادس المشترك بين اللجان لهيئات المعاهدات. وفي هذا الاجتماع، بُحث مشروع النهج المنسق المتعلق بالمؤسسات الوطنية وهيئات المعاهدات؛ وقد أبدت هيئات المعاهدات استجابة إيجابية للمؤسسات الوطنية المشتركة في عملية هيئات المعاهدات (انظر أيضا الفقرتين ٨ و ١٤ أعلاه).

باء – الإجراءات الخاصة

٣٧ – نظمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مناسبة جانبية في الاجتماع السنوي الرابع عشر للمكلفين بولايات بموجب إجراءات خاصة، تُركِّز على التفاعل بين المؤسسات الوطنية والإجراءات الخاصة. وقد لاقت وثيقة المعلومات الأساسية التي أُعدت لهذه المناسبة، والتي تضمنت توصيات عملية، دعما ساحقا من المكلفين بولايات بموجب إجراءات خاصة الحاضرين، بمن فيهم رئيس لجنة تنسيق الإجراءات الخاصة. وقُدمت هذه الوثيقة في وقت لاحق إلى الاجتماع السنوي باعتبارها وثيقة مقدمة في إطار بند جدول الأعمال ذي الصلة (انظر أيضا الفقرة ١٤ أعلاه).

رابعا – التعاون بين مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ووكالات وبرامج الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والإقليمية

٣٨ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عززت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وواصلت تعاونها مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية في جميع أنحاء العالم. وكجزء من دور القيادي المتعلق بالمؤسسات الوطنية في إطار الإجراءات المتعلقة بسيادة القانون، وجهت المفوضية في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ رسائل إلى جميع المنسقين المقيمين للأمم المتحدة مشفوعة بمذكرة معلومات من أجل الأفرقة القطرية بشأن الخطوات العملية التي يمكنها اتخاذها، بالتعاون مع المفوضية، في سبيل إنشاء أو تعزيز مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان. إذ أنه في وسع المؤسسات الوطنية أن تقدم دعما هاما للأمم المتحدة فيما يتعلق بالجهود المبذولة في سبيل الإدارة الجيدة، وحكم القانون، وحقوق الإنسان، كما أنها محورية بالنسبة للتنفيذ الفعال للبرامج في هذه المجالات، وبخاصة فيما يتعلق باستدامتها وملكيتها الوطنية. وقد تلقيت عدة ردود إيجابية من أفرقة الأمم المتحدة القطرية من مختلف مناطق العالم ويجري الآن بحث عدد من الأنشطة المشتركة كمتابعة لهذه المبادرة.

٣٩ – كما عززت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وواصلت تعاونها مع الوكالة الحكومية الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية، والرابطة الفرانكفونية للجان الوطنية لحقوق الإنسان، والاتحاد البرلماني الدولي، وأمانة الكمنولث، ومجلس أوروبا، ومكتب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للمؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، والاتحاد الإيبيري الأمريكي لأمناء المظالم، والصندوق الخاص لأمناء المظالم، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والاتحاد الأفريقي، واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أعمالها المتصلة بالمؤسسات الوطنية.

٤٠ – وشارك ممثلو المفوضية في مؤتمر واجتماع للجنة التوجيهية لأمانة الكمنولث في لندن في شباط/فبراير وأيار/مايو ٢٠٠٧، على الترتيب، وذلك بشأن إنشاء منتدى الكمنولث للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. والغرض الرئيسي من هذا المنتدى سيكون العمل كمنبر من أجل تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على حماية وتعزيز حقوق الإنسان في دول الكمنولث. وقد اتُّفق على أن يكون أحد الأهداف الرئيسية للمنتدى هو تعزيز زيادة الوصول والحوار، والتفاعل بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان واجتماعات رؤساء حكومات الكمنولث. وسيُعقد الاجتماع القادم لرؤساء حكومات الكمنولث في كمبالا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، ويقوم المنتدى الآن بالتخطيط للسلسلة الأولى من أنشطته من أجل تلك المناسبة.

خامسا – المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمسائل المواضيعية

ألف – منع التعذيب

٤١ – عطفا على دخول البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب حيز النفاذ وإنشاء اللجنة الفرعية المعنية بمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (شباط/فبراير ٢٠٠٧)، شرعت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في دراسة استقصائية بشأن الدور الذي تقوم به المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مجال منع التعذيب. وقد اشترك في الجولة الأولى من هذه الدراسة الاستقصائية ممثلون عن المؤسسات الوطنية من البلدان التالية: أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إسبانيا، أفغانستان، ألمانيا، أوزبكستان، أيرلندا الشمالية، البرتغال، بوركينا فاسو، بولندا، الجزائر، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، رواندا، سلوفاكيا، غواتيمالا، فلسطين، كوستاريكا، لاتفيا، لكسمبرغ، المكسيك، موريتانيا، النيجر، نيجيريا، نيوزيلندا، الهند، اليونان. وقد لاقت النتائج الأولى لهذه الدراسة الاستقصائية عظيم التقدير من اللجنة الفرعية والجهات الفاعلة الأخرى.

٤٢ – وفي آذار/مارس ٢٠٠٧، نظمت المفوضية حوارا مواضيعيا بشأن دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بمنع التعذيب، وذلك لاستطلاع فرص قيام المؤسسات بالعمل كآليات وقائية وطنية في إطار البروتوكول الاختياري.

باء – العدالة في الفترة الانتقالية

٤٣ – في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، ستنظم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مائدة مستديرة حول المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والعدالة في الفترة الانتقالية بقصد بحث ومشاطرة خبرات تلك المؤسسات وأفضل الممارسات لديها في مجال التعامل مع العدالة والمصالحة في الفترة الانتقالية. والهدف من هذه المائدة المستديرة سيكون تزويد المؤسسات الوطنية بمبادئ توجيهية وأدوات عملية من أجل وضع استراتيجيات فعالة تشمل تدابير فعالة لمكافحة الإفلات من العقاب، وتعزيز المساءلة، وضمان الاحترام لسيادة القانون؛ وستبني على الخبرات ذات الصلة لدى المؤسسات الوطنية في جميع البلدان.

سادسا – استنتاجات

٤٤ – المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان هي عنصر رئيسي في النظم الوطنية المتينة والفعالة لحماية حقوق الإنسان. ففي وسعها عند الامتثال لمبادئ باريس، أن تكون شركاء هامين في النظام الدولي لحقوق الإنسان، وبخاصة مجلس حقوق الإنسان وهيئات معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والمكلفين بولايات بموجب إجراءات خاصة.

وعلى وجه الخصوص، بوسعها أيضا أن تضمن تطبيق القواعد الدولية على المستوى الوطني عن طريق تسهيل أعمال المتابعة للتوصيات الصادرة عن نظام حقوق الإنسان.

٤٥ - والأمين العام يرحب بالدور المتزايد الأهمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أعمال مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتعميق شراكاتها بشأن تنفيذ خطة عمل المفوضية واستراتيجيات المشاركة القطرية. فكلما ازداد عمل المكاتب الميدانية للمفوضية ومنظومة الأمم المتحدة بشكل وثيق مع المؤسسات الوطنية المستقلة ومن خلالها، ازدادت فرص النجاح. فالعمل مع المؤسسات الوطنية إنما يقدم منبرا للملكية الوطنية، وبالتالي لاستدامة برامج الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان.

٤٦ - وبدعم المفوضية، تشترك أيضا المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بشكل أكثر فعالية في أعمال مجلس حقوق الإنسان وهيئات معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومع المكلفين بولايات بموجب إجراءات خاصة. وفي عام ٢٠٠٧، استجابت المفوضية للطلب المتزايد من الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة للحصول على الخبرات المتعمقة بشأن المؤسسات الوطنية.

٤٧ - ولذا يشجع الأمين العام مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على مواصلة العمل بشأن إنشاء وتعزيز مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان وتعزيز علاقتها معها. فالمشاورات الوطنية وأنشطة رفع الوعي التي يشترك فيها أصحاب المصلحة الرئيسيون، كالمسؤولين الحكوميين، وأعضاء البرلمان، والمجتمع المدني، ووسائط الإعلام، لا غنى عنها في هذه العملية. كما ينبغي لأفرقة الأمم المتحدة القطرية أن تصبح شركاء رئيسيين على المستوى القطري في هذه المساعي كما ينبغي إقامة شراكات باطراد مع المؤسسات الوطنية، وبخاصة مع المؤسسات التي تمتثل لمبادئ باريس، وذلك فيما يتعلق بالبرامج والأنشطة المضطلع بها في مجالات سيادة القانون، والإدارة الجيدة، وحقوق الإنسان.

٤٨ - وتعمل المفوضية الآن على تعزيز دعمها للجنة التنسيق الدولية ومكتبها المنشأ حديثا، وكذلك إجراءات الاعتماد لديها، ولعلاقتها معها، كي يتسنى للمؤسسات الوطنية الإسهام بشكل أكثر فعالية في ضمان ترجمة القواعد الدولية لحقوق الإنسان إلى قوانين وممارسات وطنية منسجمة. ولا بد لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بوصفها أمانة لجنة التنسيق الدولية، في أن تواصل التمسك بمبادئ باريس ودعم استعراض امتثال المؤسسات الوطنية لها. وتتضح أهمية هذه العملية من خلال ازدياد عدد طلبات الاعتماد، وارتفاع عدد المؤسسات الوطنية التي تتمتع بالوضع ألف، والوصول إلى هذه المؤسسات المعترف به من قِبَل مجلس حقوق الإنسان وهيئات معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.